

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

غازي عبد العزيز البياتي¹ ، جليل إبراهيم صالح² ، عثمان عبد القادر حمه أمين³

1 - المعهد التقني / كركوك

2 - الكلية التقنية الإدارية / بصرة

3 - الكلية التقنية الإدارية / السليمانية

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات في الشركات المساهمة وأهدافها وتحديد مختلف المبادئ لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها وفعاليتها ، وبيان الدور الذي يلعبه كل من لجان التدقيق والتدقيق الداخلي بتطبيق حوكمة الشركات ، ولتحقيق أهداف البحث ميدانياً تم تصميم استمارة استبيان بالاعتماد على الجانب النظري ، وتم توزيعها على عدد من الموظفين في الشركات المساهمة العاملة في محافظة البصرة ، اذ بلغ عدد الاستمارات الموزعة (102) استمارة وبلغت الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي (86) استمارة ، أي أن نسبة الاستمارات ألمعادة بلغت (84 %) . وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها " ان هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في الشركات المساهمة وبين حوكمة الشركات، وان كل منهما يساهم في تطبيق حوكمة الشركات". وقد عززت الاستنتاجات بعدد من التوصيات من أبرزها "ضرورة اصدار لائحة تحدد مبادئ حوكمة الشركات والزام الشركات المساهمة على تطبيقها والالتزام بها من قبل جميع الشركات المساهمة المسجلة لدى مسجل الشركات".

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق - حوكمة الشركات- الشركات المساهمة بمحافظة البصرة.

المقدمة

تزايد الاهتمام مؤخراً بمصطلح الحوكمة وخاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين وذلك نتيجة الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات العالمية كالتي حصلت في روسيا وجنوب شرق آسيا وفضيحة شركة (ورلد - كوم) وشركة انرون وما تبعها من انهيار شركة آرثر - أندرسون إحدى شركات التدقيق الخمس الكبرى في العالم ، مما أدى إلى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها ، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة ، ونسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في الشركات والى مجالس الإدارة فيها وإلى اخفاق مدققي الحسابات (داخليين وخارجيين) ، وعزي ذلك إلى وجود ضعف لدى مجالس الإدارة في عمليات الإشراف والرقابة ، وكذلك الى قصور في عمليات المساءلة عن أخطاء المديرين مما ساعد على انتشار الفساد الإداري والمالي وارتكاب المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية وافتقار الشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية والمعلنة ، ونتيجة لذلك سارعت العديد من المؤسسات الدولية والمنظمات المهنية في العديد من الدول بوضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة ، وذلك لحماية المستثمرين والإطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية . ويعد التدقيق الداخلي أحد ركائز مقومات حوكمة الشركات وعليه فقد أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للتدقيق الداخلي بمثابة دعامة رئيسة من دعائم التطبيق الكفء لإطار الحوكمة . وكذلك تعد لجان التدقيق أيضاً من ركائز حوكمة الشركات ، وهي تمثل الأداء الذي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات . اشتمل البحث على جانبين، الاول نظري تناول فيه الباحثون ما كتب عن الموضوع في الكتب والمجلات وفي الانترنت، والجانب الثاني تطبيقي اذ تم فيه اعتماد استمارة الاستبانة للتحقق من فرضيات البحث. ولقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، ووصى الباحثون بعدد من التوصيات.

الفصل الأول : منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته فضلاً عن توضيح أسلوب البحث من حيث الوسائل التي استخدمها الباحثون في جمع البيانات وتصميم استمارة الاستبيان التي تعد الوسيلة الرئيسية لاختبار الفرضيات.
أولاً - مشكلة البحث:

نتيجة لانهيار عدد من الشركات وإعلان إفلاسها بسبب التصرفات التي تقوم به مجالس ادارتها، كان لا بد من وجود جهة رقابية داخل الشركة المساهمة تعمل من أجل حماية الشركة وحماية المساهمين من تكبد خسائر مادية فادحة ، وكذلك من أجل حصولهم على بيانات مالية أكثر دقة وذات مصداقية ، لذا تتحدد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية :

1 - هل تتوافر لدى الشركات المساهمة العاملة في العراق عموماً وفي محافظة البصرة على وجه الخصوص المبادئ اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات ؟

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

- 2 - الى أي مدى يمكن للمدقق الداخلي ان يساهم في تطبيق حوكمة الشركات ؟
3 - الى أي مدى يمكن للجان التدقيق المشكلة من قبل مجلس إدارة الشركة ان تساهم في تطبيق حوكمة الشركات ؟
ثانياً - أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من ضرورة الاهتمام بالحوكمة من قبل الشركات المساهمة العاملة بمحافظة البصرة ، ويمكن إجمال تلك الأهمية بما يلي :

- 1 - توضيح دور كل من المدقق الداخلي ولجان التدقيق بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة.
- 2 - توضيح دور حوكمة الشركات في زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركات المساهمة .
- 3- توضيح مساهمة حوكمة الشركات في حماية المستثمرين واصحاب المصالح من تعرضهم إلى خسائر مالية.

ثالثاً : هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- 1 - إلقاء الضوء على مفهوم وأهمية الحوكمة في الشركات المساهمة.
- 2- تحديد مختلف المبادئ لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها وفعاليتها .
- 3 - بيان الدور الذي يلعبه كل من لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات .

رابعاً: فرضية البحث

في ضوء مشكلة وهدف البحث وأهميته يمكن صياغة فرضية البحث كالآتي:

ليس هنالك أي تأثير للجان التدقيق والتدقيق الداخلي على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وتشتق من الفرضية الرئيسة السابقة الفرضيتان الفرعيتان اللاتينان:

- 1 - لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق في الشركات المساهمة وبين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات .
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة وبين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات .

خامساً: أسلوب البحث

اعتمد الباحثون استمارة الاستبيان كأسلوب للبحث والتي تعد من الوسائل الرئيسة لجمع البيانات الضرورية اللازمة لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات إحصائياً. وقد تم أعداد قائمة الاستبيان من قبل الباحثين اعتماداً على الجانب النظري للبحث . أشتمل الاستبيان على (22) سؤالاً ، وتم تحديد قوة الإجابة من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء كل فرد من أفراد العينة ، وخصص لكل حالة من الحالات وزناً يتفق مع أهميتها، اذ خصص للإجابة على أتفق بشدة (5) نقاط ، و أتفق (4) نقاط ، ومحاييد (3) نقاط ، ولا أتفق (2) ، ولا أتفق بشدة (1) وذلك لتحويل الإدراكات الوصفية الناتجة من إجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستبيان إلى قيم كمية ، ومن ثم اختبار وتحليل النتائج وفق الأساليب الإحصائية الملائمة لإثبات فرضيتي البحث .

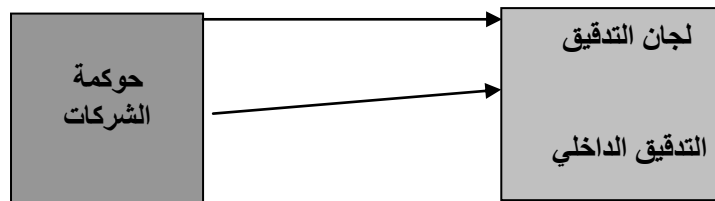
سادساً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

- 1- الوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة عن كل سؤال في استمارة الاستبيان.
- 2- الانحراف المعياري: لقياس درجة تناثر الإجابات عن وسطها الحسابي.
- 3- اختبار (t)

يتم استخدام هذا الاختبار الإحصائي في تحديد معنوية المتوسطات الحسابية والفروق بينها وذلك بهدف اختبار مدى صحة أو خطأ فرضتي البحث، وبدرجة حرية (n - 1) وبمستوى معنوية (0.05) .

سابعاً - متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث بثلاثة متغيرات ، اثنان منها مستقلة والثالث هو المتغير التابع ، المتغير التابع يتمثل بحوكمة الشركات أما المتغيران المستقلان فيتمثلان بكل من لجان التدقيق والتدقيق الداخلي . وتم قياس هذه المتغيرات باستخدام مدى معين يعكس الأهمية النسبية التي تلعبها هذه المتغيرات في التأثير على تطبيق حوكمة الشركات ، ويتمثل هذا المدى المعين المستخدم في قياس متغيرات البحث في مقياس ليكرت الخماسي . والشكل الآتي يوضح متغيرات الدراسة.



شكل رقم (1) متغيرات البحث

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

الفصل الثاني: الإطار النظري (الحوكمة والتدقيق الداخلي) المبحث الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة، ومبادئها، وخصائصها أولاً - نشأة ومفهوم الحوكمة :

تأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة كلها (العيسوي ، 2003 : 36)⁽¹⁾. كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها (مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم ، وغيرهم من المساهمين) (Freeland , 2007,12)⁽²⁾ أن الحوكمة هي عبارة عن " وضع الضوابط والقيود التي تضمن الحكم والسيطرة على الأمور من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التي يمكن الاعتماد عليها في تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية ، والمساهمين وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى ، وتسعى إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل ، وكذلك دعم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة ومساندتهم".

ثانياً - أهمية الحوكمة :

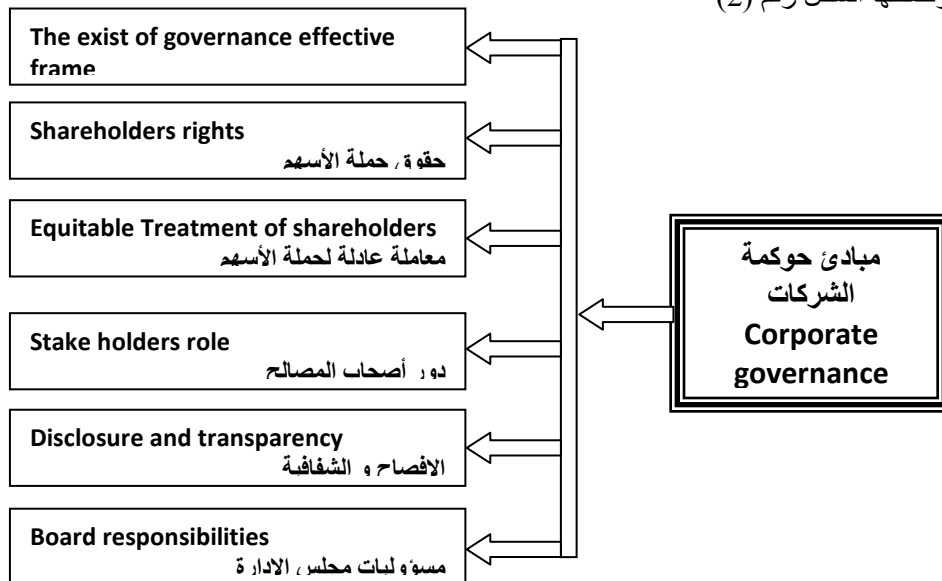
تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في البيانات المالية المنشورة لمستخدميها حفاظاً على حقوقهم . أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل بما يلي : (الحفناوي، 2005 : 14)⁽³⁾

- 1 - تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها ، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية ، والتأكيد على الشفافية ، كل ذلك يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه ، وعلاج أسبابه وأثاره .
- 2 - حماية أصول الشركة، وحماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكد على الشفافية.
- 3 - تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية ، وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ، ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها ، أن ذلك يؤدي الى زيادة وقوة قدرات الشركة التنافسية وقدرتها على جذب الاستثمار والنمو.

ويرى الباحثون أن أهمية حوكمة الشركات تتمثل في كونها السبيل الذي يتقدم به كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل ، من خلال الحوكمة يمكن توفير قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (أفراد وشركات) من ناحية ، والعمل على استقرار وسلامة الشركات من الانهيار من ناحية أخرى ، وأنها تحقق أيضاً " ضمان قدر مناسب من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم بالشركات على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم .

ثالثاً - مبادئ الحوكمة :

لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات لا بد من إيجاد مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساعد على تطبيق ذلك لمفهوم، ومن المؤسسات التي اهتمت بإصدار هذه المبادئ هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي ، اذ قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999 وتم تعديلها سنة 2004 ، وتعد هذه المبادئ التي يوضحها الشكل رقم (2)



غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات، اذ يلاحظ أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد حددت ستة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات هي : (Cleim , 2004: 14)⁽⁴⁾

- 1 - **التحقق من وجود أطر فعال لحوكمة الشركات** : يتضمن إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها ، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات ، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الآتية:
 - أ- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق والتشجيع على قيام أسواق مالية تتصف بالشفافية والفعالية .
 - ب - ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ومتوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ .
 - ج - ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق تشريعي ما ومحدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة .

د- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بصورة متخصصة وموضوعية .

- 2 - **ضمان حقوق المساهمين** : تتركز حقوق المساهمين على جوانب أساسية مثل نقل ملكية الأسهم ، واختيار مجلس الإدارة ، والحصول على عائد في الأرباح ، ومراجعة القوائم المالية ، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة .

- 3 - **ضمان المعاملة المتساوية بين كافة المساهمين** : وتعنى يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة وتحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كانوا كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق الأقلية) وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والأجانب .

- 4 - **ضمان احترام دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** : يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات ، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين بالشركة والدائنين وحملة السندات والموردين والعملاء ، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب ، وحققهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرف أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة .

5 - مسؤوليات مجلس الإدارة :

- ينبغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة والتي تتمثل بما يلي: (الواكد ، 2007: 13)⁽⁵⁾
- أ - استعراض وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة، والإشراف على المصروفات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

- ب - ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه وأن يتم بشكل رسمي.
- ج - رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك الأطراف ذات صلة القرابة.

- د - ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم أعداد قوائمها المالية بما في ذلك التدقيق المستقل من قبل جهة خارجية، مع ضمان وجود نظام سليم للرقابة داخل الشركة (كإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالمعايير والأنظمة ذات الصلة.

- 6 - **الإفصاح والشفافية** : ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية اللازمين في الوقت الملائم ، وبأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة وأهدافها وحق الأغلبية من حيث المساهمة ، وحقوق التصويت لأعضاء مجلس الإدارة ومكافئتهم والمزايا الممنوحة لهم والنتائج المالية والتشغيلية للشركة ، والمسائل المادية المتعلقة بالعاملين مع القيام بتدقيق القوائم المالية من قبل مدقق خارجي مستقل بهدف إتاحة التأكيد الخارجي للأسلوب المستخدم في أعداد القوائم المالية.

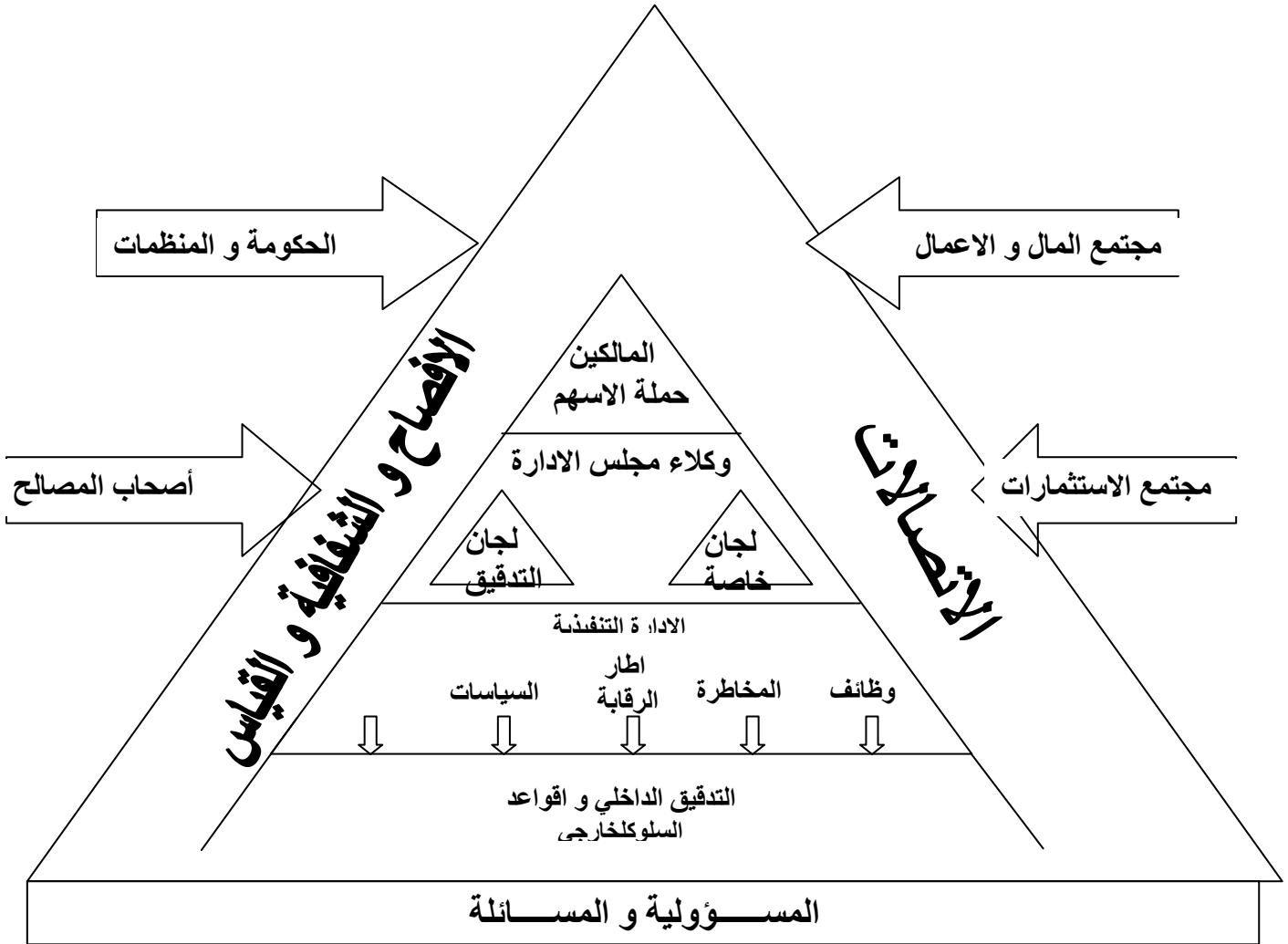
رابعاً - خصائص الحوكمة :

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بأداء الشركات والمحافظة على أموالها واصولها وبالتالي فإن للحوكمة عدة مزايا أهمها ما يلي : (أبو العزم ، 2006 : 113)⁽⁶⁾

- 1 - تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجه الشركات المساهمة.
- 2 - الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- 3 - حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا مستثمرين صغار أو مستثمرين كبار ، وسواء كانوا أقلية أو أغلبية .

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

4 - ضمان وجود هياكل أدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها ، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمدققين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة .
ويوضح الشكل رقم (3) الإطار العام للحوكمة الفعالة للشركات .



Source: Cleim ,2004:24⁽⁴⁾

شكل رقم (3) الاطار العام للحوكمة الفعالة للشركات

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات

أولاً - نشأة مفهوم التدقيق الداخلي:

تعود نشأة التدقيق الداخلي كفكرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الثلاثينيات ، وذلك بسبب رغبة الشركات الأمريكية في تخفيض ثقل المدقق الخارجي ، إذ أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها إلى مدقق خارجي حتى يتم المصادقة عليها ، وفي عام 1941 تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (AII) وذلك بهدف من تأهيل المدققين الداخليين ورفع من مستواهم ، وقد ساهم هذا المعهد في تأسيس إطار الممارسات المهنية الذي يتضمن تعريفات التدقيق الداخلي وقانون أخلاقيات المهنة والمعايير المهنية المختلفة وممارسة الاستشارات والعمل على نشر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالتدقيق الداخلي لأعضائه والمهتمين به ولعامة الجمهور ، وتوفير التعليم وتشجيع الوضع المهني لأعضائه ، وفي عام 1947 اصدر هذا المعهد أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي ، والتي قام بتعديلها عام 1957 إذ ضمنها تعريفاً للتدقيق الداخلي جاء فيه "انه نشاط تقييمي مستقل ضمن الشركة المدققة عملياتها ، وهو رقابة توظف لقياس فاعلية عناصر الرقابة الأخرى وتقييمها". (Cleim ,

(2004 :22) (4)

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

وفي العام 2003 اصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي تعريفاً شاملاً ينطوي على مفهوماً جديداً ومتطوراً للتدقيق الداخلي يتناسب و التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال، اذ عرفه على أنه " نشاط مستقل وموضوعي، تأكيداً واستشاري مصمم لزيادة تحسين عمليات الشركة ، ومساعدتها في انجاز أهدافها بصورة منهجية ومنظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر ، والرقابة ، وعمليات الحوكمة وتحسينها". (الشمري ، 2011 : 59)⁽⁷⁾

ومن خلال التعاريف أعلاه يرى الباحثون أن مسؤوليات التدقيق الداخلي لم تقتصر على تدقيق الجوانب المالية والمحاسبية فحسب ، بل شملت فضلاً عن ذلك تقييم وتحسين عمليات الحوكمة ، وتقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر ، وتقييم وتحسين فعالية عملية الرقابة . وان خدمات التدقيق الداخلي يمكن وصفها بأنها قد أصبحت خدمات وقائية وإنشائية في نفس الوقت ، فمن ناحية كونها وقائية فانها تحاول تجنب الشركات المخاطر ، لأنها تحمي أموالها وتساهم في تحقيق خططها وإستراتيجيتها ، أما في كونها إنشائية فذلك لأنها تتضمن دقة التسجيل وصحة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة للشركة .

ثانياً - دور التدقيق الداخلي بتطبيق حوكمة الشركات :

يعد التدقيق الداخلي محور أساسي للحوكمة ، وذلك في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية الحوكمة ، فيتعين على الشركات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية ، وتتسم بالمصادقية من قبل أصحاب المصالح أن تقوم بتفعيل عملية التدقيق الداخلي . يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات في تقييم وتحسن العمليات من خلال ما يلي : (حماد ، 2005 : 25)⁽⁸⁾

- أ - وضع القيم والأهداف .
- ب - رصد تحقيق الأهداف .
- ج - ضمان القيام بالمسؤوليات .
- د - الحفاظ على القيم .

المبحث الثالث - لجان التدقيق وحوكمة الشركات :

اولاً - آليات عمل لجان التدقيق من وجهة نظر حوكمة الشركات :

أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والمتمثلة بما يلي: (الشمري ، 2011 : 33)⁽⁷⁾

أ - الآليات الداخلية : تشمل الآليات الداخلية على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات ، والتي تتضمن وضع هيكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات ، والتوزيع المناسب للواجبات والمناصب بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأعضاء ، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل .

ب - الآليات الخارجية :

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بما يلي :

- 1 - النظم واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات .
- ب - كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية عن طريق إحكام رقابتها على الشركات والتحقق من دقة البيانات والمعلومات التي تنشرها ومدى سلامتها، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

ثانياً - دور لجنة التدقيق بتطبيق حوكمة الشركات :

يتمثل دور لجنة التدقيق في الشركات المساهمة بالوظائف التي تقوم بها هذه اللجنة من وجهة نظر حوكمة الشركات من الناحيتين - النظرية والعملية - تحديد دقيق لوظائف لجنة التدقيق في الشركات ، وقد تتعداها إلى تدقيق أداء إدارة الشركة ، وكذلك الإشراف على عمل التدقيق الداخلي، والمساهمة في آليات حوكمة الشركات. وقد حددت العديد من الجهات والهيئات والمنظمات المهنية ووظائف ومهام لجان التدقيق تجاه كل من المدقق الداخلي والقوائم المالية بالآتي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2007 : 25)⁽⁹⁾ .

أ- وظائف لجنة التدقيق تجاه المدقق الداخلي: تؤدي لجنة التدقيق ووظائف عدة تجاه المدقق الداخلي منها:

- 1 - دراسة وتقييم أنظمة التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.
- 2 - دراسة وتدقيق التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات التدقيق الداخلي .
- 3 - تفحص أوجه القصور الجوهرية التي أشار إليها المدقق الخارجي في تصميم نظام التدقيق الداخلي.

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

- 4 - دراسة عمل خطة مدقق الحسابات الداخلي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق الداخلي كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- 5 - دراسة وتقييم إجراءات مدقق الحسابات الداخلي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق التسهيلات الضرورية كلها للقيام بعمله.
- 6 - التحقق من التزام المدقق الداخلي بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .
- 7 - التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمر المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي .

ب - وظائف لجنة التدقيق تجاه القوائم المالية :

يرى (Klein , 2002 :23)⁽¹⁰⁾ ان على لجنة التدقيق في الشركات المساهمة تقديم عدة وظائف تجاه القوائم المالية وتقرير المدقق المتعلق بها والقيام بما يلي :

- 1 - مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وضمان موافقة مجلس الإدارة عليها .
- 2 - النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة بالشركة .
- 3 - تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمون.
- 4 - النظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.
- 5 - تقرير الأمور الطارئة والإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

المبحث الرابع : عينة البحث واختبار الفرضيات

بعد أن تم التطرق في الفصلين السابقين إلى الجانب النظري للبحث ومنهجيته ، سيخصص هذا المبحث إلى تحديد مجتمع عينة البحث وخصائصه ، واختبار فرضيات البحث بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الشركة ، فضلا عن استخدام اختبار t - test

أولاً : مجتمع البحث

يتكون مجتمع الدراسة من عدد من الشركات المساهمة العاملة في محافظة البصرة والمسجلة في غرفة تجارة البصرة والتي تم اختيارها بصورة عشوائية ، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (102) أستمارة وتم توزيعها باليد وبمساعدة عدد من مساعدي الباحثين ، عاد منها (86) أستمارة وبذلك يكون معدل الاستجابة (84 %) تقريبا وهذه النسبة تعد مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع البحث ، وكما مبين في الجدول (1) أدناه .

جدول (1) توزيع حجم العينة على مجموعة البحث

نسبة الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات الصحيحة	عدد الاستجابات المستبعدة	عدد قوائم الاستقصاء المرسله	توزيع حجم العينة مجموعة الدراسة
%84	86	16	102	الشركات المساهمة

أما فيما يخص التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول (2) أدناه :

جدول (2) . توزيع أفراد عينة البحث وفقا للتحصيل الدراسي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي
5	%2,3	2	دكتوراه
4	%4,7	4	ماجستير
3	%11,6	10	دبلوم عالي
1	%64	55	بكالوريوس
2	%17,4	15	دبلوم تقني

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

	100%	86	المجموع
--	------	----	---------

أن ما نسبته (18,6 %) هم من أفراد عينة البحث الذين يحملون شهادات عليا (دكتوراه – ماجستير – دبلوم عالي) ، أما ما نسبته (64 %) هم من أفراد عينة البحث الذين يحملون شهادة البكالوريوس ، أما ما نسبته (17,4 %) هم من أفراد عينة البحث الذين يحملون شهادة الدبلوم التقني . أما فيما يخص التحصيل العلمي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول (3) أدناه:

جدول (3) . توزيع أفراد عينة البحث وفقا للموقع الوظيفي

التحصيل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	42	48,8%
إدارة أعمال	22	25,6%
مالية ومصرفية	13	15,1%
اقتصاد	5	5,8%
أخرى	4	4,7%
المجموع	86	100%

أن ما نسبته (48,8 %) هم من أفراد عينة البحث الذين ذو اختصاص محاسبي ، أما ما نسبته (25,6 %) هم من أفراد عينة البحث الذين ذو اختصاص إدارة أعمال ، أما ما نسبته (15,1 %) هم من أفراد عينة البحث الذين ذو اختصاص مالية ومصرفية ، أما ما نسبته (5,8 %) هم من أفراد عينة البحث الذين ذو اختصاص اقتصاد ، أما ما نسبته (4,7 %) هم من أفراد عينة البحث الذين ذو اختصاص تختلف عما تم ذكرها . أما فيما يخص الموقع الوظيفي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج أن ما نسبته (26,8 %) هم من أفراد عينة البحث الذين بمنصب مدير تنفيذي ورئيس وأعضاء مجلس إدارة بالشركة المساهمة ، أما ما نسبته (73,2 %) هم من أفراد عينة البحث الذين يعملون في اختصاص المحاسبة والتدقيق، كما هي مبينة في الجدول (4) .

جدول (4) . توزيع أفراد عينة البحث وفقا للموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	8	9,3%
رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	15	17,5%
مدير حسابات	10	11,6%
مدير تدقيق	13	15,1%
محاسب	10	11,6%
مدقق داخلي	30	34,9%
المجموع	86	100%

أما فيما يخص سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول (5) أدناه:

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

جدول (5). توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
9,3%	8	أقل من 10 سنة
17,4%	15	10 – 15 سنة
25,6%	22	15 – 20 سنة
24,4%	21	20 – 25 سنة
23,3%	20	25 سنة فأكثر
100%	86	المجموع

أن ما نسبته (26,7%) هم من أفراد عينة البحث الذين خدمتهم أقل من 15 سنة بالشركة المساهمة ، أما ما نسبته (50%) هم من أفراد عينة البحث الذين خدمتهم أكثر من 15 سنة وأقل من 25 سنة بالشركة المساهمة ، أما ما نسبته (23,3%) هم من أفراد عينة البحث الذين خدمتهم أكثر من 25 سنة بالشركة المساهمة .

ثانياً - اختبار فرضيات البحث :

سيتم عرض نتائج الدراسة ضمن مجموعتين هما النتائج الوصفية واختبار الفرضيات .

المجموع الأولى : النتائج الوصفية

تتضمن هذه المجموعة وصفاً لنتائج إجابات كل مستجوبي البحث وذلك باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري . اشتمل البحث على 22 عاملاً يمكن أن يكون لها تأثيراً واسعاً على دور وأهمية التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق بالشركات المساهمة في تطبيق حوكمة الشركات . وقد تم اختيار هذه العوامل من خلال الجانب النظري للبحث . وقد طلب من المستجوبين تحديد أهمية كل عامل باستخدام مقياس ليكرت (Likert) المتدرج من 5 – 1 حيث أن (5) تشير إلى (أنتق بشدة) و (1) إلى (لا أنتق بشدة) .

يعرض الجدول رقم (6) في الملحق النتائج الخاصة بالفرضية الأولى ، إذ تشير النتائج إلى أن أهم العوامل المؤثرة بين التدقيق الداخلي وتطبيق حوكمة الشركات تتمثل في " يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية ، ويقوم التدقيق الداخلي بفحص جميع الإجراءات في الشركة للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ، ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة ، و يقوم التدقيق الداخلي بتنفيذ نظم الرقابة الداخلية ، وتحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها ، و يتصل مسؤول التدقيق الداخلي مباشرةً برئيس مجلس إدارة الشركة ، ويحضر كل اجتماعات لجنة التدقيق " ، أما بالنسبة للعامل الأقل تأثيراً فيتمثل في " يقدم المدقق الداخلي تقريراً ربع سنوي إلى مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بقواعد وأحكام القانون الخاص بنشاطها ، وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي باستقلالية كافية لأداء أعمالها بصورة صحيحة دون أي ضغوط من أية جهة عليا في الشركة ، ويمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير التدقيق الدولية ،ومعايير المحاسبة الدولية "

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

جدول (6). التحليل الإحصائي الوصفي لأهمية العوامل المؤثرة على علاقة التدقيق الداخلي وتطبيق حوكمة الشركات

التحليل			العوامل المؤثرة
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1	0,49	4,62	1 - يقوم التدقيق الداخلي بتنفيذ نظم الرقابة الداخلية ، وتحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها .
2	0,50	4,49	2 - يقوم التدقيق الداخلي بفحص جميع الإجراءات في الشركة للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ، ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة .
5	0,62	4,13	3 - يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية .
9	0,93	3,77	4 - يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير التدقيق الدولية ، ومعايير المحاسبة الدولية .
6	0,59	4,10	5 - تقديم التأكيد المعقول من قبل التدقيق الداخلي بأن مخاطر الشركة تدار بفاعلية وكفاءة، ومدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركة.
3	0,68	4,33	6 - يكون تعيين وتجديد وعزل مسؤول التدقيق الداخلي ، وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس إدارة الشركة بشرط موافقة لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة (الأعضاء غير التنفيذيين)
8	0,74	4,03	7 - يتصل مسؤول التدقيق الداخلي مباشرة " برئيس مجلس إدارة الشركة ، ويحضر كل اجتماعات لجنة التدقيق .
10	1,07	3,18	8 - يقدم المدقق الداخلي تقريراً " ربع سنوي إلى مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بقواعد وأحكام القانون الخاص بنشاطها .
7	0,68	4,05	9 - لدى التدقيق الداخلي الصلاحية لإبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس إدارة الشركة فيما إذا كان هناك خلاف أو ما يعارض عمله.
11	1,17	3,13	10 - تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي باستقلالية كافية لأداء أعمالها بصورة صحيحة دون أي ضغوط من أي جهة عليا في الشركة.
4	0,56	4,31	11 - يتمتع التدقيق الداخلي بالمعرفة والدراية بالقوانين واللوائح الصادرة من الجهات المسؤولة بالعراق .
	0,73	4,01	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي :

- 1 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن التدقيق الداخلي يقوم بتنفيذ نظم الرقابة الداخلية ، وتحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,62) وانحراف معياري بلغ (0,49) .
- 2 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن التدقيق الداخلي يقوم بفحص جميع الإجراءات في الشركة للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ، ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,49) وانحراف معياري بلغ (0,50) .
- 3 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن العاملون بالتدقيق الداخلي يمتلكون معرفة ودراية كافية عن المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,13) وانحراف معياري بلغ (0,62) .
- 4 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن العاملون بالتدقيق الداخلي يمتلكون معرفة ودراية كافية عن معايير التدقيق الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (3,77) وانحراف معياري بلغ (0,93) .
- 5 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن التدقيق الداخلي يقدم التأكيد المعقول ، بأن مخاطر الشركة تدار بفاعلية وكفاءة، ومدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركة. ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,10) وانحراف معياري بلغ (0,59) .
- 6 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن تعيين وتجديد وعزل مسؤول التدقيق الداخلي ، وتحديد معاملته المالية تكون بقرار من مجلس إدارة الشركة بشرط موافقة لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة (الأعضاء غير التنفيذيين) ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,33) وانحراف معياري بلغ (0,68) .
- 7 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن مسؤول التدقيق الداخلي يتصل مباشرة برئيس مجلس إدارة الشركة ، ويحضر كل اجتماعات لجنة التدقيق، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,03) وانحراف معياري بلغ (0,74) .

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

- 8 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن المدقق الداخلي يقدم تقريراً ربع سنوي إلى مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بقواعد وأحكام القانون الخاص بنشاطها، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (3,18) وانحراف معياري بلغ (1,07) .
- 9 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن المدقق الداخلي لديه الصلاحية لإبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس إدارة الشركة فيما إذا كان هناك خلاف أو ما يعارض عمله، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,05) وانحراف معياري بلغ (0,68) .
- 10 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن وظيفة التدقيق الداخلي تتمتع باستقلالية كافية لأداء أعمالها بصورة صحيحة دون أي ضغوط من أي جهة عليا في الشركة، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (3,13) وانحراف معياري بلغ (1,17) .
- 11 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن المدقق الداخلي يتمتع بالمعرفة والدراية بالقوانين واللوائح الصادرة من الجهات المسؤولة بالعراق، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,31) وانحراف معياري بلغ (0,56) .

أما الجدول رقم (7) في الملحق فإنه يعرض النتائج الخاصة المتعلقة بالفرضية الثانية، إذ تشير النتائج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على عمل لجنة التدقيق ودور ذلك في تطبيق حوكمة الشركات تتمثل في " تعمل لجنة التدقيق بالشركة المساهمة على تفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفها أهم مكونات البيئة الرقابية، والعمل على تحسين الاتصال ما بين المدقق الداخلي والخارجي، وتوجد لدى لجنة التدقيق قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق التعيين وعزل المدقق الخارجي في الشركة المساهمة"، أما بالنسبة للعامل الأقل تأثيراً فيتمثل في " تتخذ لجنة التدقيق الإجراءات التصحيحية المناسبة حول نتائج العملية التدقيقية في الشركة، و تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين".

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

جدول (7). التحليل الإحصائي الوصفي لأهمية العوامل المؤثرة على علاقة لجنة التدقيق وتطبيق حوكمة الشركات

التحليل			العوامل المؤثرة
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
5	0,61	4,21	1 - يوجد لدى لجنة التدقيق تصور واضح ومكتوب في متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته.
6	0,56	4,18	2 - تقدم لجنة التدقيق بالشركة المساهمة نتائج مناقشتها مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي إلى مجلس الإدارة ، وتعلمهم عن أي مستجدات مهمة وجوهرية تؤثر على سلامة البيانات المالية للشركة .
8	0,70	4,03	3 - تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة لتحقيق المساءلة .
7	0,67	4,15	4 - تقدم لجنة التدقيق بالشركة المساهمة تقريراً "إلى مجلس إدارة الشركة حول تقييمها لفاعلية وكفاءة قسم التدقيق الداخلي بالشركة .
4	0,93	4,23	5 - تتخذ لجنة التدقيق الإجراءات التصحيحية المناسبة حول نتائج العملية التدقيقية في الشركة .
9	0,59	4,00	6 - توجد لدى لجنة التدقيق قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، حق التعيين ، عزل المدقق الخارجي في الشركة المساهمة .
1	0,60	4,46	7 - وجود لجنة التدقيق في الشركة المساهمة يزيد من درجة الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين والمساهمين .
11	1,17	3,13	8 - تعمل لجنة التدقيق بالشركة المساهمة على تفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفها أهم مكونات البيئة الرقابية ، والعمل على تحسين الاتصال ما بين المدقق الداخلي والخارجي .
2	0,71	4,41	9 - تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من استقلالية المدققين الداخليين ، وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتهم في تطبيق حوكمة الشركات .
3	0,74	4,24	10 - تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين .
10	1,20	3,33	11 - تقوم لجنة التدقيق بالشركة بتدقيق إستراتيجية إدارة الشركة لمعرفة توجهاتها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم بالشركة المساهمة ثم تعظيم قيمة الشركة .
	0,77	4,03	المجموع

ويتضح من الجدول (7) ما يلي :

- 1- أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق يوجد لديها تصور واضح ومكتوب في متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,21) وانحراف معياري بلغ (0,61) .
- 2 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق بالشركة المساهمة تقدم نتائج مناقشتها مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي، وتعلمهم عن أية مستجدات مهمة وجوهرية تؤثر على سلامة البيانات المالية للشركة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,18) وانحراف معياري بلغ (0,56) .
- 3 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق تقوم بترشيح المدقق الخارجي وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة لتحقيق المساءلة، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,03) وانحراف معياري بلغ (0,74) .
- 4 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن تقدم لجنة التدقيق بالشركة المساهمة تقريراً إلى مجلس إدارة الشركة حول تقييمها لفاعلية وكفاءة قسم التدقيق الداخلي بالشركة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,15) وانحراف معياري بلغ (0,67) .
- 5 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حول نتائج العملية التدقيقية في الشركة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,23) وانحراف معياري بلغ (0,93) .
- 6 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أنه توجد لدى لجنة التدقيق قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، حق التعيين ، عزل المدقق الخارجي في الشركة المساهمة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,00) وانحراف معياري بلغ (0,59) .
- 7 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن وجود لجنة التدقيق في الشركة المساهمة يزيد من درجة الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين والمساهمين، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,46) وانحراف معياري بلغ (0,60) .

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

- 8 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق بالشركة المساهمة تعمل على تفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفها أهم مكونات البيئة الرقابية، والعمل على تحسين الاتصال ما بين المدقق الداخلي والخارجي ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (3,13) وانحراف معياري بلغ (1,17) .
- 9 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من استقلالية المدققين الداخليين ، وتقديم أية مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتها في تطبيق حوكمة الشركات ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,41) وانحراف معياري بلغ (0,71) .
- 10 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (4,24) وانحراف معياري بلغ (0,74) .
- 11 - أن أفراد عينة البحث متفقين على أن لجنة التدقيق بالشركة تقوم بتدقيق إستراتيجية إدارة الشركة لمعرفة توجهاتها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم بالشركة المساهمة ومن ثم تعظيم قيمة الشركة ، وقد حصل هذا العنصر على وسط حسابي بلغ (3,33) وانحراف معياري بلغ (1,20) .

ثانياً - اختبار الفرضيات

لقد تم اختبار فرضيات البحث من خلال بيانات الاستجابات الفعلية لاستقصاء مجموعة الدراسة والمتمثلة بالشركات المساهمة في محافظة البصرة وذلك باستخدام اختبار (t) وبمستوى معنوية (0,05) ، وسيتم التحقق من الفرضيات طبقاً للتسلسل الذي وردت به في الفصل الأول من البحث وكما يأتي :

اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على الآتي :

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ولإثبات صحة هذا الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي ، فقد تم إجراء اختبار (t) على المتوسط الحسابي ، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول رقم (8) .

جدول (8). نتائج اختبار (t)

نتائج اختبار	t		حجم العينة	الوسط الحسابي
	الجدولية	المحسوبة		
الفرضية الأولى				
ترفض الفرضية	2,63	9,36	86	4,01

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن (t) المحسوبة تبلغ قيمتها (9,36) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2,63) ، أدن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات " .

اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على الآتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق في الشركات المساهمة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ولإثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي ، فقد تم إجراء اختبار (t) على المتوسط الحسابي ، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول رقم (9) .

جدول (9). نتائج اختبار (t)

نتائج اختبار	T		حجم العينة	الوسط الحسابي
	الجدولية	المحسوبة		
الفرضية الثانية				
ترفض الفرضية	2,63	12,33	86	4,03

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن (t) المحسوبة تبلغ قيمتها (12,33) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2,63) ، أذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجان التدقيق في الشركات المساهمة وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات " .

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً: الاستنتاجات

- 1 - يعد وجود حوكمة الشركات أمراً ضرورياً لإيجاد نظاماً رقابياً محكماً يمكن أن يساهم في تحسين أداء الشركات المساهمة من خلال تحديده وتوزيعه للصلاحيات والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في عمل الشركة .
- 2 - من الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات هو وجود جهاز تدقيق داخلي كفوء ولجنة تدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوقة ، مما يتطلب ضرورة التعاون البناء بينهما من جهة ، وبينهما وبين المدقق الخارجي من جهة أخرى .
- 3 - توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات .
- 4 - توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين لجنة التدقيق وحوكمة الشركات .

ثانياً: التوصيات

- 1 - ينبغي إصدار لائحة تحدد مبادئ حوكمة الشركات وإلزام الشركات المساهمة على تطبيقها والالتزام بها من قبل جميع الشركات المساهمة المسجلة بسجل الشركات .
- 2 - يجب على الشركات المساهمة تبني إطار عمل حوكمة الشركات بشكل يضمن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب ويشمل جميع الأمور المالية وغير المالية .
- 3 - ينبغي على مجالس إدارات الشركات المساهمة في تشكيل لجنة التدقيق الداخلي في شركاتهم ، تقوم بالإشراف والمراقبة على نشاط الشركة ككل .
- 4 - عقد دورات تدريبية باستمرار لكافة المستويات الإدارية لتعريفهم بالشركة وأنظمتها والقوانين التي تحكمها ، وصلاحيات الوحدات والإدارات المختلفة ومسؤولياتها ، وزيادة توعية العاملين بمبادئ حوكمة الشركات .

المراجع

- 1 - العيسوي ، إبراهيم ، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة ، دار الشروق ، 2003
- 2- Freeland , C . “ Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks “ , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo, May 7 – 8 . , 2007 .
- 3 - الحفناوي ، شوقي عبد العزيز، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي ، المؤتمر الخامس ، مصر ، الإسكندرية ، كلية التجارة ، 2005 .
- 4 - Cleim , Irvin . “Internal Audits role in governance, risk, control “ , CIA Review, 2004 .
- 5 - الواكد ، ماهر حسن، الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية، مجلة المدقق ، العدد ، 71 ، عمان ، الأردن ، 2007 .
- 6- ابو العزم، محمد فهمي، (اثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة التدقيق) المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 1، العدد الاول، جامعة طنطا، 2006 .
- 7 - الشمري ، عيد بن حامد معيوف، نموذج رقابي مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة : بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، 2011 .
- 8 - حماد ، طارق عبد العال، حوكمة الشركات : المفاهيم – المبادئ - التجارب، كلية التجارة ، عين شمس ، الدار الجامعية ، 2005 .
- 9 - الاتحاد الدولي للمحاسبين ، تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، 2009
- 10 - Klein , Solomon . “Coorporate Governance in Taiwan : Empirical Evidence from Taiwanese Company Directors “ , Accounting and Business Research , Vol. 77 , 2002 .

أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات
(دراسة ميدانية في عدد من الشركات المساهمة بمحافظة البصرة)

ABSTRACT

This research aims to explain the concept of company's governance in the corporations, its goals, and to determine the difference principles to manage the companies efficiently and effectiveness. To explain the role of auditing committee and internal auditing in applying the companies governance to obtain the research aims. The questioner forms designed upon the theoretical study, this questioner has distributed 102 forms, resaved 86 with ratio of (84 %) from them. The researchers determined many results, recommend them with many consolidates.

الملاحق

م / استبيان

السيد المحيب المحترم:-

أن الاستبيان الذي بين يديك يمثل جزء من متطلبات البحث :

((أهمية لجان التدقيق والتدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات))

وبصفتك أحد أفراد العينة، نرجوا منك قراءة فقرات الاستبيان بعناية وموضوعية والإجابة عليها بصراحة تامة. والمطلوب منك أن تضع علامة () في المكان المخصص للإجابة . علماً أن الإجابة ستعامل بسرية تامة، وأن الإجابات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، راجين تعاونكم ولكم جزيل الشكر والتقدير.

د. عثمان عبد القادر حمه أمين

جليل إبراهيم صالح

د.غازي عبد العزيز البياتي

مدرس

مدرس

أستاذ مساعد

الكلية التقنية الإدارية / السلمانية

الكلية التقنية الإدارية / بصرة

المعهد التقني / كركوك

ملاحظات :

- 1- لا داعي لذكر الاسم .
 - 2- الباحث على استعداد دائم للإجابة على الاستفسارات حول أسئلة الاستمارة.
 - 3- لا يخفى عليكم أهمية السرعة ما أمكنكم في الإجابة على الأسئلة لتسهيل أنجاز البحث بأقرب وقت ممكن.
- أولاً : المعلومات العامة
- 1 – التحصيل الدراسي لأفراد العينة:
دبلوم تقني ، بكالوريوس ، دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه..... .
 - 2 – التحصيل العلمي:
محاسبة..... ، إدارة أعمال ، مالية ومصرفية..... ، اقتصاد ، اخرى
 - 3 – الموقع الوظيفي:
مدير تنفيذي ، رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، مدير حسابات ، مدير تدقيق..... ، محاسب ، مدقق داخلي .
 - 4 - عدد سنوات الخبرة العملية :
أقل من 10 سنوات ، 10 – 15 سنة ، 15 – 20 سنة ، 20 – 25 سنة ، 25 فأكثر

غازي عبد العزيز البياتي وآخرون

ثانياً : المعلومات المتعلقة بالبحث

بين درجة اتفاقك مع كل من العبارات الوارد ذكرها في أدناه :

لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	أنتف	أتفق بشدة	الأسئلة
					1 - يقوم التدقيق الداخلي بتنفيذ نظم الرقابة الداخلية ، وتحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها .
					2 - يقوم التدقيق الداخلي بفحص جميع الإجراءات في الشركة للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ، ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة .
					3 - يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن المعايير المحاسبية والتدقيقية المحلية .
					4 - يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير التدقيق الدولية ، ومعايير المحاسبة الدولية .
					5 - تقديم التأكيد المعقول من قبل التدقيق الداخلي بأن مخاطر الشركة تدار بفاعلية وكفاءة ، ومدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركة .
					6 - يكون تعيين وتجديد وعزل مسؤول التدقيق الداخلي ، وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس إدارة الشركة بشرط موافقة لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة (الأعضاء غير التنفيذيين)
					7 - يتصل مسؤول التدقيق الداخلي مباشرة " برئيس مجلس إدارة الشركة ، ويحضر كل اجتماعات لجنة التدقيق .
					8 - يقدم المدقق الداخلي تقريراً " ربع سنوي إلى مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بقواعد وأحكام القانون الخاص بنشاطها .
					9 - لدى التدقيق الداخلي الصلاحية لإبلاغ لجنة التدقيق أو مجلس إدارة الشركة فيما إذا كان هناك خلاف أو ما يعارض عمله .
					10 - تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي باستقلالية كافية لأداء أعمالها بصورة صحيحة دون أي ضغوط من أي جهة عليا في الشركة .
					11 - يتمتع التدقيق الداخلي بالمعرفة والدراية بالقوانين واللوائح الصادرة من الجهات المسؤولة .
					12 - يوجد لدى لجنة التدقيق تصور واضح ومكتوب في متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته .
					13 - تقدم لجنة التدقيق بالشركة المساهمة نتائج مناقشتها مع كل من الإدارة والمدقق الخارجي إلى مجلس الإدارة ، وتعلمهم عن أي مستجدات مهمة وجوهرية تؤثر على سلامة البيانات المالية للشركة .
					14 - تقوم لجنة التدقيق بترشيح المدقق الخارجي وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة لتحقيق المساءلة .
					15 - تقدم لجنة التدقيق بالشركة المساهمة تقريراً " إلى مجلس إدارة الشركة حول تقييمها لفاعلية وكفاءة قسم التدقيق الداخلي بالشركة .
					16 - تتخذ لجنة التدقيق الإجراءات التصحيحية المناسبة حول نتائج العملية التدقيقية في الشركة .
					17 - توجد لدى لجنة التدقيق قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، حق التعيين ، عزل المدقق الخارجي في الشركة المساهمة .
					18 - وجود لجنة التدقيق في الشركة المساهمة يزيد من درجة الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين والمساهمين .
					19 - تعمل لجنة التدقيق بالشركة المساهمة على تفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفها أهم مكونات البيئة الرقابية ، والعمل على تحسين الاتصال ما بين المدقق الداخلي والخارجي .
					20 - تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من استقلالية المدققين الداخليين ، وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد استقلاليتهما في تطبيق حوكمة الشركات .
					21 - تتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين .
					22 - تقوم لجنة التدقيق بالشركة بتدقيق إستراتيجية إدارة الشركة لمعرفة توجهاتها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم بالشركة المساهمة ثم تعظيم قيمة الشركة .